الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4796 | الأربعاء | 26 رجب 1445 هـ | 7 فبراير 2024 م | السنة السادسة عشرة

حرب غزة.. بلينكن يصل مصر لبحث صفقة الأسرى

لابيد : عرضت على نتنياهو دخول حكومته بدل المتطرفين

وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن

يائير لابيد

«وكالات» : في خامس زيارة له إلى المنطقة منذ أكتوبر الماضي، وصل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى القاهرة أمس الثلاثاء، للاجتماع مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فيما تعمل كل من الولايات المتحدة ومصر وقطر على إحراز تقدم في التوصل لاتفاق يرسي هدنة في قطاع غزة ويطلق سراح أسرى إسرائيليين محتجزين في القطاع، وفلسطينيين من السجون الإسرئيلية.

فيما أشار متحدث أميركي إلى أن بلينكن سيبحث أيضا مع السيسي جهود تسهيل إدخال المساعدات إلى غزة.

وكان الوزير الأميركي غادر في وقت سابق الرياض، حيث التقى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

ومن المرتقب أن يكون يومه ماراثونياً، إذ يزور مصر ثم قطر قبل أن يتوجه إلى تل أبيب لمناقشة مفاوضات إطلاق سراح الأسرى والخطط ذات الصلة بغزة ما بعد الحرب.

تأتي جولة بلينكن الخامسة إلى المنطقة منذ تفجر الحرب في القطاع الفلسطيني يوم السابع من أكتوبر الماضي، فيما تمشي واشنطن قدما في حملتها ضد الفصائل المسلحة المتحالفة مع إيران، سواء في العراق أو سوريا، والتي تشن هجمات شد القواعد الأميركية منذ أشهر.

وترى واشنطن أن الهدنة المحتملة وصفقة الأسرى الذي يتم التفاوض حولها، تشكل مفتاحاً للتقدم في ملفات أخرى، من ضمنها حكم غزة بعد الحرب، والطريق نحو إقامة دولة فلسطينية.

في حين يرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي تقديم تنازلات، مؤكداً أن هدف قواته كان ولا يزال القضاء على حماس.

يشار إلى أن آخر صفقة لتبادل الأسرى بين الجانبين كانت عقدت في أواخر نوفمبر الماضي، وأفضت حينها إلى إطلاق الحركة الفلسطينية نحو 100 أسير كانت احتجزتهم حين شنت هجومها المباغت يوم السابع من أكتوبر الماضي على قواعد عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة. بينما أطلق الجانب الإسرائيلي يومها ما يقارب الـ 300 أسير فلسطيني.

ومنذ ذلك الحين لم تتوقف المساعي الدولية من أجل إتمام اتفاق جديد يؤدي إلى إطلاق سراح أكثر من 130 أسيرا إسرائيليا ما زالوا محتجزين في القطاع الفلسطيني المحاصر.

من ناحية أخرى فيما لا تزال المساعي جارية بين إسرائيل وحركة حماس بهدف التوصل لصفقة تفضي إلى تبادل الأسرى بين الجانبين، عرض زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد على ما يبدو يد المساعدة.

فقد أشار في مقابلة إذاعية أمس الثلاثاء إلى أنه عرض على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال اجتماع بينهما إخراج «المتطرفين» من حكومته ليحل محلهم بهدف المساعدة في إتمام صفقة تبادل للمحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة.

وأوضح لابيد في مقابلة مع إذاعة (103 إف.إم) الإسرائيلية أن مطلبه لدخول الحكومة يتضمن خروج وزيري الأمن القومي إيتمار بن غفير والمالية بتسلئيل سموتريتش منها.

كما أضاف :»قلت لنتنياهو أنني سأدخل بدلا من المتطرفين للسماح بصفقة الأسرى»، مشددا على أنه لن يكون هناك «نصر عسكري» دون عودة المحتجزين في غزة.

لكنه كشف في الوقت عينه أن نتنياهو لم يبد رغبة في إخراج بن غفير وسموتريتش. وقال «لا يبدو أنه يريد أن يقول وداعا لسموتريتش وبن غفير، وهذا الأمر خطير في نظري «.

إلى ذلك، اتهم لابيد حكومة نتنياهو بالتخلي عن الإسرائيليين، قائلا إن «الحكومة تخلت عن مواطنيها ولم تضمن سلامتهم، لذا نحن بحاجة إلى حكومة أخرى تحمي مواطنيها».

كما اعتبر أن الحكومة الحالية تلحق أضرارا بإسرائيل على الصعيد الدولي، قائلا «ما كان ينبغي لنا أن نصل إلى وضع يتم فيه فرض عقوبات على مواطنين إسرائيليين لأن ذلك يضعنا على نفس قائمة دول مثل إيران»، في إشارة إلى فرض الولايات المتحدة قبل أيام عقوبات على أربعة مستوطنين بسبب أعمال عنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

فالأسبوع الماضي، وقع الرئيس الأميركي جون بايدن أمرا تنفيذيا يتيح فرض عقوبات على المستوطنين المحرضين أو المشاركين في أعمال عنف بالضفة الغربية.

وبموجب هذا الأمر التنفيذي، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية فرض عقوبات مالية على أربعة أفراد متورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار بالضفة الغربية أو في أعمال عنف أو تهديد بالعنف للمدنيين.

يذكر أن نتنياهو كان أكد أن تل أبيب لن ترضى بالمطالب التي قدمتها حماس بشأن إطلاق سراح الأسرى.

ومنذ أشهر تتواصل مساعي الوسطاء الدوليين والإقليميين (أميركا، مصر، وقطر) من أجل التوصل لصفقة تبادل أسرى يوافق عليها الجانبان، إلا أنه حتى الساعة لم يتم التوصل لاتفاق نهائي على الرغم من وجود توافق مبدئي حول عدد من النقاط.

وكانت حماس أطلقت ما يقارب الـ 100 أسير إسرائيلي في أواخر نوفمبر الماضي مقابل إطلاق إسرائيل نحو 300 فلسطيني، إلا أن 132 أسيراً إسرائيلياً ما زالوا في حوزتها وفق إحصائيات إسرائيلية.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة أمس الثلاثاء ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب الإسرائيلية على القطاع إلى 27 ألفا و585 شهيدا و66 ألفا و978 مصابا منذ 7 أكتوبر / تشرين الأول 2023.

جاء ذلك في بيان قدمت خلاله الوزارة آخر الإحصائيات في اليوم الـ123 للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وأوضحت الوزارة أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 12 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة راح ضحيتها 107 شهداء و143 مصابا خلال الـ24 ساعة الماضية.

وأشارت إلى أنه ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، والاحتلال يمنع طواقم الإسعاف والدفاع المدني من الوصول إليهم.

وفي سياق متصل، قال الناطق باسم وزارة الصحة في غزة أشرف القدرة إن الطواقم الطبية والجرحى والنازحين في مجمع ناصر الطبي بلا طعام، وهناك نقص حاد في مستلزمات وخيوط العمليات الجراحية، لافتا إلى أن المولدات الكهربائية في المجمع ستتوقف خلال 4 أيام بسبب نقص الوقود.

وأضاف أن طواقم الإسعاف تخاطر بحياتها من أجل إنقاذ الجرحى نتيجة منع الاحتلال حركة سيارات الإسعاف، حيث يشدد الحصار على مجمع ناصر الطبي ويستهدف محيطه بشكل مكثف.

وأشار القدرة إلى أن الاحتلال يضع حياة 300 عنصر من الكادر الطبي و450 جريحا و10 آلاف نازح في دائرة الخطر المباشر.

من جانبه، قال مدير مستشفى الجراحة بمجمع ناصر ناهض أبو طعيمة للجزيرة إن قوات الاحتلال مستمرة في إطلاق النار الكثيف بمحيط المجمع، مضيفا أنه منذ حصار المستشفى قبل نحو أسبوعين وصل 630 جريحا، معظمهم إصاباتهم بليغة.

وأوضح أنهم يواجهون تحديات كبيرة وخطيرة، بينها نقص الكوادر الطبية والنقص الحاد بالوقود، مما يعرض حياة المرضى والمصابين للخطر.

ويشن الجيش الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023 حربا مدمرة على غزة –معظم ضحاياها أطفال ونساء– وفق السلطات الفلسطينية، وتسببت في دمار هائل وكارثة إنسانية غير مسبوقة، بحسب الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى بعد قرار عدة دول تعليق تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، حجم الخسائر الفادحة التي ستتعرض لها الأونروا بنهاية شهر فبراير الحالي.

أمام هذه التطورات، أعلن اتحاد العاملين العرب في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، أمس الثلاثاء، عزمه تنفيذ اعتصامات احتجاجية في الضفة الغربية رفضا لما قالوا إنها حملة ضد الوكالة من إسرائيل والدول التي قطعت مؤخرا التمويل عنها.

وقال الاتحاد في بيان له إنه سينظم الأربعاء ثلاث وقفات احتجاجات في شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها.

كما أكد اتحاد العاملين العرب أنه اتخذ قراره بعد اجتماع جرى الخميس الماضي بمشاركة اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية والهيئات الفلسطينية المعنية بقضية اللاجئين، رافضاً التهم الموجهة لموظفي الوكالة، مؤكداً أن هؤلاء الأشخاص يعملون بكل حياد بهدف الحفاظ على المؤسسة الأممية.

يأتي هذا بعدما اتهمت إسرائيل 12 موظفا بالمشاركة في عمليات السابع من أكتوبر والتي أدت إلى مقتل 1200 إسرائيلي. وعلى إثر ذلك، علقت نحو 20 دولة مساعداتها للوكالة الأممية.

فيما أظهرت وثائق داخلية للوكالة الأممية اطلعت عليها الصحيفة، الاثنين، أن الأونروا ستخسر ما قيمته 65 مليون دولار بحلول نهاية فبراير، في ظل تعليق 18 دولة ومؤسسة على الأقل لمساعداتها.

ومن المقرر أن تستغرق عمليات التعليق وقتاً حتى تدخل حيز التنفيذ، حيث تسلم الدول تبرعاتها على مدار العام، فعلى سبيل المثال قدمت الولايات المتحدة مساعداتها المالية في يناير كدفعة أولى لتغطية نفقات عدة أشهر، على أن يتم تسليم الدفعة الثانية في مايو المقبل، وفق الوثائق.

غير أن فنلندا تخلفت عن سداد 5.4 مليون دولار في يناير الماضي، ومن المقرر أن تتخلف 3 دول أخرى هي ألمانيا واليابان والسويد، عن سداد المساعدات المقرر دفعها خلال فبراير، والتي تصل قيمتها مجتمعة إلى نحو 60 مليون دولار.

من جهتها أوضحت المتحدثة باسم الأونروا، تمارا الرفاعي، أنه نظراً لعدم وجود احتياطيات نقدية كبيرة لدى الوكالة، فإن هذا التعليق وعدم تقديم المساعدات، سيتسبب في عدم وجود أموال لدفع رواتب نحو 30 ألف موظف في جميع أنحاء الشرق الأوسط خلال شهر مارس، ومن بينهم 13 ألف شخص في قطاع غزة.

يشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش كان أعلن الاثنين إنشاء لجنة مستقلة مكلفة بتقييم «حيادية» وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والرد على الاتهامات التي استهدفت عدداً من موظفيها.

كما أوضح بيان أن مجموعة التقييم هذه ستكون برئاسة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا بالتعاون مع 3 مراكز أبحاث هي معهد راوول والنبرغ في السويد ومعهد ميكلسن في النرويج والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، حسب فرانس برس.

وسيكون الهدف من لجنة التقييم التي أنشأها غوتيريش «تحديد ما إذا كانت الوكالة تقوم بكل ما في وسعها لضمان حيادها والرد على الاتهامات بارتكاب انتهاكات خطرة حيثما كان ذلك مناسباً».

كذلك من المقرر أن ترفع اللجنة إلى غوتيريش بحلول نهاية مارس تقريراً أولياً ثم تقريراً نهائياً بحلول نهاية أبريل، يتوقع أن يقدم إذا لزم الأمر، توصيات «لتحسين وتعزيز» الآليات القائمة.

إلا أن اللجنة المستقلة ليست مكلفة بالتحقيق تحديداً بالاتهامات الإسرائيلية الموجهة إلى الموظفين الـ12، إذ إنها مهمة يتولاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة.

يذكر أن إسرائيل كانت اتهمت قبل أيام 12 من موظفي الأونروا بالضلوع في هجوم حماس يوم السابع من أكتوبر الفائت.

وعلى الإثر أنهت الأونروا عقود الموظفين المتهمين وفتحت تحقيقاً.

فيما أعلنت عدة دول، من بينها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وقف تمويلها للوكالة مؤقتاً بعد الاتهامات الإسرائيلية.

والخميس الفائت كشفت الأونروا أنها قد تضطر إلى وقف عملياتها في قطاع غزة مع حلول نهاية فبراير الحالي. وقالت عبر حسابها على منصة إكس: «إذا ظل التمويل معلقاً، فسنضطر على الأرجح إلى وقف عملياتنا بحلول نهاية فبراير».

في حين عبر خبراء أمميون الجمعة عن قلقهم من قرار عدة دول تعليق تمويل الأونروا، محذرين من أن هذا القرار يأتي وسط «ظروف معيشية كارثية» يعيشها أكثر من مليوني فلسطيني في غزة.

الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 12 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة خلال الـ24 ساعة الماضية

أهالي الأسرى الإسرائيليين خلال تظاهرة في تل أبيب

قوات إسرائيلية في غزة